

Distr.: General
31 December 2020
Arabic
Original: English

رســـالة مؤرخة 28 كانون الأول/ديســـمبر 2020 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى رسالتي المؤرخة 20 كانون الأول/ديسمبر 2019 (S/2019/1012)، التي أبلغت فيها رئيسة مجلس الأمن بالتقدم الذي أحرزته لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، وإلى ردّها الوارد في الرســالة المؤرخة 27 كانون الأول/ديســمبر 2019 (S/2019/1013)، التي أحاطت فيها علما باعتزامي مواصــلة تمويل أنشــطة فريق الأمم المتحدة لدعم اللجنة المختلطة من الميزانية العادية. وفي هذا الصــدد، أود إبلاغكم بمستجدات أنشطة اللجنة المختلطة وبأحدث ما حققته من إنجازات.

لعلكم تعلمون أنّ الأمم المتحدة كانت قد أنشـــأت اللجنة المختلطة من أجل تســـهيل تنفيذ الحكم الصــادر في 10 تشــرين الأول/أكتوبر 2002 عن محكمة العدل الدولية في قضــية الحدود بين الكاميرون ونيجيريا ومنازعتهما الإقليمية. فقد واصــلتُ تيســير تنفيذ هذا الحكم من خلال مســاعيّ الحميدة وبدعم من الأمانة العامة للمنظمة.

وتشمل الولاية المنوطة باللجنة المختلطة دعم تعليم الحدود البرية وترسيم الحدود البحرية؛ وتيسير الانسحاب ونقل السلطة؛ وتسوية أوضاع السكان المعنيين بذلك؛ وتقديم التوصيات بشأن تدابير بناء الثقة التي ينبغي اتخاذها. ومن بين الإنجازات التي تحققت حتى الآن في تنفيذ هذا الحكم انســحابُ نيجيريا ونقل الســلطة إلى الكاميرون في منطقة بحيرة تشــاد (كانون الأول/ديســمبر 2003)، وعلى طول الحدود البرية (تموز/يوليه 2004)، وفي شــبه جزيرة باكاســي (وتلك عمليةٌ بدأت في حزيران/يونيه 2006 وتمت في آب/أغســطس 2008)؛ وترسـيم الحدود البحرية (أيار/مايو 2007)؛ وانتهاء النظام الانتقالي الخاص الممتد على خمس سنوات وممارسة الكاميرون حقوقها السيادية بالكامل على منطقة باكاسي (آب/أغسطس 2013).

وقد أقرّت اللجنة المختلطة أيضــاً كلّ التوصــيات التي وضــعها الفريق العامل المعني بالحدود البحرية، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالتعاون عبر الحدود بشــأن الرواســب الهيدروكربونية المتداخلة على جانبي الحدود البحرية (آذار/مارس 2011).

وخلال عام 2020، واصــلت اللجنة المختلطة، برئاســة ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الســاحل، محمد بن شــمباس، إحراز تقدم في تنفيذ الحكم، بما في ذلك عن طريق دعم الحوار والاتصــال بين الطرفين.





بيد أنّ السعي إلى تحقيق الأهداف المقرّرة لعام 2020 قد تأثّر بشدة من القيود الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). فقد تعيّن تأجيل العمليات الميدانية عقب إغلاق الأجواء، وأيضا الحدود البرية في السنغال والكاميرون ونيجيريا، ابتداء من منتصف آذار/مارس. وقد تمكّن فريق الدعم التابع للأمم المتحدة من عقد اجتماعات بين الطرفين عن طريق التداول بالفيديو وذلك من أجل مواصلة عمله، وإن كان ذلك بطريقة محدودة للغاية. واستُؤنفت العمليات الميدانية في تشرين الثاني/نوفمبر بعقد اجتماعات في الكاميرون للجنة الفرعية المعنية بتعليم الحدود وللجنة التوجيهية المعنية بالمشاريع. وستُستأنف عملية بناء الأعمدة في كانون الثاني/يناير 2021، حيث من المتوقع تشييد ما يقرب من 322 عمودا في جبال غوتل بولايتي تاراما وأداماوا في نيجيريا، المعادلة لمنطقة أداماوا في الكاميرون. وستستمر المرحلة التالية من التشييد حتى أواخر عام 2021.

ولا يزال يتعيّن القيام بالأنشطة التالية كي تختتم اللجنة المختلطة أعمالها:

(أ) اتفاق الطرفين على تعليم حدود المناطق المتبقية باستخدام منهجية مكتبية بالقدرات الداخلية للتقييم ولتعليم الحدود؛

(ب) تيسير تشييد ونصب الأعمدة الحدودية بتمويل من الصندوق الاستئماني الخاص بأنشطة تعليم الحدود؛

(ج) وضع الخرائط النهائية وبيان الحدود؛

(د) تعزيز التعاون عبر الحدود، بما في ذلك التعاون البحري، والمراقبة الأمنية المنسقة على طول الحدود البرية؛

(هـ) إنجاز مبادرات بناء الثقة لصالح المجتمعات المحلية المتأثرة بأنشطة تعليم الحدود؛

(و) تنفيذ استراتيجية الإنجاز عن طريق تسليم أنشطة اللجنة المختلطة تدريجيا إلى اللجنة الثنائية المشتركة وغيرها من الهياكل على الصعيد دون الإقليمي.

وأود الإشارة إلى أنه حتى عام 2003، كانت اللجنة المختلطة تموَّل بالكامل من أموال خارجة عن الميزانية. ثم بعد ذلك، وفي الفترة من عام 2004 إلى عام 2020، جرى تمويل أنشطة اللجنة المختلطة من الميزانية العادية. وقدّمت حكومات كل من أوروغواي وإيطاليا وباكستان والبرازيل وبنغلاديش والسويد وكندا والنرويج والنمسا تبرعات عينية حتى تنجز اللجنة أعمالها الموضوعية والتقنية (الخبراء العسكريون والقانونيون). كما قدّمت حكومتا الكاميرون ونيجيريا دعما لوجستيا، وتبرعّ البلدان، وكذا ألمانيا، لفائدة الصندوق الاستئماني من أجل تنفيذ أنشطة ترسيم الحدود بين البلدين. وفي الفترة الفاصلة بين عامي 2018 و 2019، ساهم الطرفان بمبلغ 6 ملايين دولار في الصندوق الاستئماني لتعليم الحدود.

وكما كان الشأن خلال السنوات الأخيرة، ونظرا لفعالية العملية من حيث التكاليف وللأهمية التي تكتسيها المهام المتبقية في هذه المرحلة من أجل المساعدة في الدفع قدما بالتنفيذ السلمي للحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية، فإنّني أعتزم طلب رصد موارد من الميزانية العادية لتمويل فريق الدعم التابع للأمم المتحدة خلال عام 2021.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على مضمون هذه الرسالة.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**